مزروعات مهددة بالانقراض في بعض المحافظات

اتفاق قريب مع تركيا بخصوص أزمة المياه

□ بغداد / رافد صبار

كشفت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني عن قرب الوصول لاتفاق مع الجانب التركي بخصوص ازمة المياه مشيرة إلى تشكيل لجنة بهذا الصدد.
وقالت الدايني في تصريح لـ (المدى) إن انخفاض منسوب المياه يعد كارثة حقيقية على واقع الزراعة في البلاد لاسيما وان ظاهرة التصحر بدأت تزداد في البلاد.
وبخصوص قرار قطع العلاقات التجارية مع تركيا دعت الدايني إلى أن تطبق كل الجهات المتعاملة مع الجانب التركي هذا القرار. من جانبه انتقد رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب قرار وزارة التجارة القاضي بقطع العلاقات التجارية مع تركيا ، عازياً ذلك الى ضعف القدرة التفاوضية لدى الجانب العراقي.وقال احمد العلواني في تصريح خص به المدى ان قرار قطع العلاقات التجارية مع تركيا يشير الى ضعف المفاوض العراقي لاسيما وان ازمة المياه مع الجانب التركي ذات بعد سياسي ما يدل على ضعف النظام السياسي الحاكم في العراق.واضاف العلواني :ان القرار من شأنه ان يعرقل المشهد السياسي والاقتصادي بين البلدين
لوجود اتفاقيات استثمارية بينهما تقدر بمبالغ كبيرة جداً، مشيراً الى ان العراق هو المتضرر الاول من القرار.وكان وزير التجارة خير الله بابكر زيباري قد قرر قطع كل التعاملات التجارية مع تركيا إذا استمرت الأخيرة في تنفيذ سياساتها تجاه العراق، خصوصاً تقليل الحصة المائية، ما يشكّل تطوراً جديداً في العلاقات العراقية – التركية ويُنذر بانحدارها نحو أزمة. وقال زيباري في تصريح صحفي إن وزارته ستوقف كل التعاملات التجارية مع تركيا في حال الإصرار على منع العراق من الحصول على حصته المائية كاملة من نهري دجلة والفرات، مؤكداً أن "الموقف ذاته سبق واتخذ مع إيران عندما رفضنا التوقيع على اتفاق التبادل التجاري والاقتصادي إلا في حال موافقة الجانب الإيراني على حل مشكلة نهر الوند".
وأشار إلى أن إيران شرعت في إنشاء سد كبير يمنع وصول المياه إلى بحيرة دوكان في منطقة سرة رشت، ما سيخلف آثاراً بيئية كبيرة ويسبب جفافاً في البحيرة والمناطق السكنية القريبة منها، مشدّداً على أن وزارة التجارة ستضغط على كل من إيران وتركيا لمنح العراق حصته المائية وإيقاف كارثة الجفاف التي ستحصل، ومستغرباً الصمت التشريعي والحكومي على ما يحصل في أنهار العراق. ويرجع سبب أزمة المياه إلى تنفيذ تركيا لمشروع "غاب" الذي يتضمن بناء سدود عديدة على نهري دجلة والفرات فوق أراضيها، إلى جانب السماح قانونيا للمزارعين الكبار في تركيا ببناء سدود صغيرة على منابع النهرين، ما يجعل منسوب النهرين يتضاءل عند دخولهما الأراضي العراقية فضلاً عن قيام سوريا بإنشاء سدود على نهر الفرات فوق أراضيها تخوفاً من خطر الجفاف والتصحر. ويذكر ان البصرة وميسان والناصرية باتت زراعتها مهددة نتيجة للجفاف من جانب، ونتيجة لزحف الماء المالح من بحر الخليج العربي إلى أعالي نهر شط العرب.

بسبب عدم السيطرة على المنافذ الحدودية

فساد كبير في استيراد المحروقات وسط عمليات تهريب النفط

□ بغداد / متابعة المدى

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تهريب النفط الخام ومشتقاته إلى دول الجوار، ولا احد يعرف من الجاني، وفي المقابل قيام الدول المجاورة للعراق بتصدير سلعها الرديئة إلى السوق المحلية.فقد ارجع عدد من النواب أسباب ذلك إلى عدم وجود سيطرة حقيقية من قبل الحكومة الاتحادية على المنافذ الحدودية وغياب الرقابة القانونية.وقال النائب عن ائتلاف العراقية قيس الشذر هناك تقارير رسمية تشير إلى وجود عمليات لتهريب النفط الخام إلى الخارج، بالإضافة إلى وجود فساد علني في عملية استيراد المحروقات من الدول المجاورة لاسيما التي تأتي عن طريق البر (الصهاريج)، مبيناً حيث يتم مثلاً استيراد (٥) صهاريج محملة بالبنزين ولكن في الحقيقة يأتي صهريج واحد محمل بالبنزين ومعهم أوراق يتم المصادقة عليها لخمسة صهاريج.
وأضاف الشذر للوكالة الإخبارية للأنباء أن الفساد موجود في المؤسسة نفسها التي تستلم المحروقات المستوردة، فضلاً عن ان هناك عمليات اخرى تجرى في عملية استيراد المشتقات النفطية من خلال اخذ قسم من المنتج المحلي الذي ينتج في المصافي العراقية ويتم نقله في صهاريج ويسجل على انه مستورد، مشيراً إلى أن استمرار هذه العمليات سيؤدي الى استنزاف الإمكانات الاقتصادية وتهديداً مستمراً للاقتصاد الوطني.
وذكر أن عمليات استيراد البضائع والسلع تتم عمليات استيراد وتهريب النفط نفسها، حيث يتم استيراد سلع رديئة جداً وبكميات كبيرة واغلبها غير صالحة للاستعمال البشري وبالأخص من إيران بسبب عدم وجود رقابة فعلية لعمليات الاستيراد ما أدى إلىتدهور القطاعات الاقتصادية كالزراعية والصناعية.
وشدد على ضرورة حماية المنتج المحلي وإعطائه الأولوية في السوق من خلال تقليل الاستيراد الخارجي ودعم القطاعات الإنتاجية. من جانبه اكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عزيز المياحي على وجود عمليات لتهريب النفط ومشتقاته ومشخصة من قبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، داعياً إلى فضح المسؤولين الذين يقومون بها ويتسترون عليها لمنع تكرارها مرة اخرى لانها ستضر بالاقتصاد الوطني.
وقال المياحي: يجب على الحكومة ان تأخذ دورها في الحفاظ على الثروة الوطنية من خلال السيطرة على المنافذ الحدودية ووضع أجهزة رقابة على الحقول النفطية للحد من عمليات التهريب.
واشار إلى ان المسؤول عن عملية إغراق السوق المحلي بالسلع الرديئة وغير مطابقة للمواصفات العالمية وزارة التخطيط وجهاز التقييس والسيطرة النوعية التابع لها لأنها لم تجر عمليات متابعة بشكل دقيق بالنسبة للمستوردات فيفترض جلب شهادة المنشأ للبضائع من قبل الشركة وشهادة رقابة من قبل وزارة التخطيط، لمعرفة البضاعة الداخلة إن كانت جيدة أم لا. وأضاف: لا يمكن السيطرة على جميع المنافذ الحدودية من قبل الحكومة كون بعض المنافذ هي تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان فضلا عن وجود فساد مالي والرشاوى لا يمكن القضاء عليه في منفذي طريبيل والوليد، بينما المنفذ الوحيد المسيطر عليه هو منفذ الموانئ الجنوبية في البصرة.من جهته، دعا مقرر اللجنة الاقتصادية محما خليل، إلى الكشف عن الجهات التي تقوم بتهريب النفط الخام من قبل المسؤولين الذين يؤكدون أن لديهم وثائق تثبت ذلك لمعرفة الحقائق واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. وقال خليل إن الحكومة تؤكد دائما وجود حالات لتهريب النفط وفساد في عملية استيراد المشتقات ففي حال ثبوت ذلك فيجب على اللجنة الاقتصادية والجهات المعنية أن تأخذ دورها في التحقيق في تلك العمليات.
وأضاف: أن عملية استيراد السلع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية من دول الجوار وبالأخص من إيران سببه عدم وجود قانون التعريفة الجمركية إضافة الى ان المنافذ الحدودية تفتقر الى التأهيلات اللوجستية وهذا ما أكده مدير هيئة الجمارك عند اجتماعه مع اللجنة الاقتصادية النيابية.وأشار إلى أن مدير هيئة الكمارك اقر بأن أغلب المواد المستوردة للبلد غير صالحة للاستعمال والاستهلاك البشري، وهذا تأثيره واضح على الاقتصاد الوطني من خلال نبش جيوب المواطنين لسلع رديئة، بالإضافة إلى انه يسبب ضرراً على صحة المواطن.وحمّل الحكومة المسؤولية الكبرى في عملية استيراد البضائع الرديئة لأنها لا تفعّل أجهزتها الرقابية لتمنع دخول البضائع التالفة إضافة إلى أنها لم تقم بجولات إلى المراكز التجارية والمحالات لفحص المواد وتلف غير الصالح منها.
وأعلن رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب، في وقت سابق عن توقيع عقود في أيلول المقبل مع ثلاث شركات للقيام بفحص البضائع في بلد المنشأ.
وقال عبد الوهاب: تمت مناقشة العقود التي كتبت باللغتين العربية والانكليزية مع ممثلين عن تلك الشركات في العاصمة بغداد نظرا لوجود تفاصيل موجودة في هذه العقود يجب أن تناقش من قبل الطرفين كآلية إصدار الشهادات وأمور أخرى.
وبين: أن الشركات الثلاث هي من جنسيات أجنبية مختلفة، حيث أن احداها دنماركية وأخرى سويسرية وثالثة ذات جنسية أجنبية اخرى، مشيراً الى أن وزارة التخطيط والحكومة العراقية قامت خلال العقد بزيادة الضمانات على تلك الشركات والاستثمارات التي ستعود للجهاز ومن ثم للدولة، مؤكداً استمرار الجهاز بموضوع الفحص العشوائي للمواد للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

طوفان السيارات

جميع الجهات المعنية وغير المعنية تشتكي من مشكلة السيارات الصالون عموماً. وهذا الطوفان كانت هناك سدود وآليات معينة تنظم تدفقه في ضوء اعتبارات معروفة. وبعد انهيار السد لم يتم بناء سدود لكسر الموجات بل العكس تدفقت السيارات على أساس أننا دولة خرجت من الشمولية وهذه العملية جزء من المنجزات للديمقراطية الجديدة.
القطاع العام من خلال الشركة العامة لتجارة للسيارات يبيع السيارة الصالون وغيرها والشركة العامة لصناعة السيارات تبيع سيارة الصالون فقط.
معارض للشركات العالمية مفتوحة من اليابان الى أمريكا مروراً بالصين وأوروبا وإيران. المصارف تساهم وتسهل عملية الدفع الآجل، المحافظات تشجع وتفاتح الشركات العامة أو الخاصة وتعقد العقود معها بدافع القضاء على البطالة. شركات وهمية ما أنزل الله بها من سلطان. استيراد شخصي ومباشر من قبل المعارض الأهلية التقليدية.
وبنفس الوقت هذه الهزات لها ارتدادات في دوائر المرور والشوارع والجسور والبيئة واستيراد الأدوات حتى المستعمل منها. وهناك مطالبات بأن السيارات المستوردة قسم منها لا يتمتع بالمواصفات المطلوبة من حيث المتانة والأمان كيف يتم ذلك في ضوء هذه الفوضى والعشوائية وتعويم السيارة هو السائد تجارياً أي تحدده تيارات العرض والطلب لذلك استوردنا سيارات مستعملة وموديلات قديمة وأدوات مستعملة بموجب اجازات استيراد منظمة وهي الأكثر الآن في الشارع حيث يقدر عددها بالمليون سيارة ما يسمى بالمنفست.
هذه التجارة هي انعكاس للنمط التجاري عموماً حيث حصلت العشوائية في الغذاء والدواء والملابس والمواد الإنشائية من حيث سوء المناشئ والغش التجاري ولذلك تكون تجارة السيارات وأدواتها جزءا أساسيا يطفو على السطح ولحد الآن لم ينظم مثل باقي استيراداتنا العشوائية.
كيف السبيل إلى تنظيم هذه العملية العشوائية باتجاه تلبية الحاجة الفعلية وبدون تشوهات ودفع الرساميل المخصصة لها باتجاه تصنيع وإنتاج أدوات احتياطية رافدة لصناعة سيارة عراقية كما تزعم الشركة العامة لصناعة السيارات. من خلال إحياء وتعظيم إنتاج الإطارات والبطاريات والصناعات البلاستيكية ذات العلاقة وغيرها من الصناعات المغذية لصناعة السيارة على ان توافق عليها الشركة المصنعة والمشاركة في الصناعة (كورية، يابانية، إيرانية، صينية). كما أن عملية التسويق فهي عريقة وناجحة من خلال الشركة العامة لتجارة السيارات التي يعرفها جيداً جمهور المتعاملين بالسيارات وأدواتها. ولدينا الإمكانية الكاملة (مالياً وفنياً وبشرياً).
لاشك أن هذا يتم عبر التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص كما في تجربة الشركة العامة لتجارة السيارات في الاستيراد والتسويق ومن خلال تصنيع سيارة عراقية مدعومة من القطاع الخاص العراقي كشريك وتسوق لهم الشركة العامة للسيارات. وتنظيم العملية من جميع جوانبها تجارياً وفنياً وصناعياً. اما ما يتعلق بالقطاع الخاص والذي ما زال طفيليا لأنه لا يمكن تحديد نشاطه ضمن خطة تنسجم مع الاعتبارات الاقتصادية البناءة من ناحية البيئة والشوارع والزحام مما يساهم بإدارة هذا الملف باتجاه ايجابي سوى دفعه للمشاركة صناعيا من خلال معامل الاسكندرية وتجاريا من خلال الشركة العامة لتجارة السيارات.

خـــــارج الـــــحـــــدود

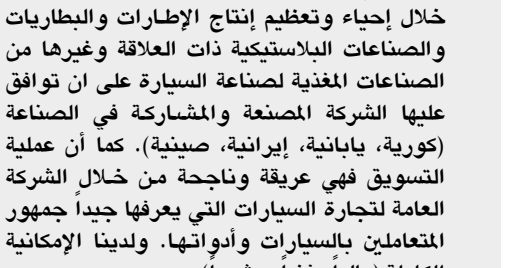

الرياض

توقعات بتخطي الذهب 1900 دولار للأونصة

توقع خبراء ذهب ومجوهرات في السعودية أن يسجل الذهب أرقاما عالمية جديدة مع بداية الفصل الرابع من العام الحالي قد تتجاوز ١٩٠٠ دولار للأونصة، وذلك بعد أن حقق أعلى سعر فصلي منذ العامين الماضيين متأثرا بالعوامل السياسية في المنطقة، إضافة إلى القوة الشرائية لمخزون عدد من الدول مؤخرا.
وارتفعت أسعار الذهب مع نهاية جلسات الأسبوع الماضي في طريقها لتحقيق أفضل أداء فصلي في أكثر من عامين، إذ عززت الميزانية الإسبانية التي لقيت استحسان الأسواق إقبال المستثمرين على الأصول التي تعتبر عالية المخاطر مما دفع أسواق الأسهم واليورو والسلع الأولية للارتفاع.
ويرى قاسم اليافعي، المستثمر في قطاع الذهب والمجوهرات في السوق السعودية، أن الذهب قد ارتفع خلال فترة ليست بعيدة إلى نحو ١٩٠٠ دولار للأونصة، ولكن الآن وعند إقفاله في نهاية الربع الثالث وصل إلى أعلى سعر ربعي، ومن المتوقع أن يصعد السعر إلى ما يقارب ١٨٥٠ دولارا للأونصة نظرا للعديد من العوامل، أهمها اتجاه الدول عالميا إلى شراء أكبر مخزون من الذهب.
من جهته، توقع حسين اليامي صاحب مجوهرات ومصانع بن عنكيص أن يتواصل الارتفاع إلى نحو ١٩٣٠ دولارا بعد أن أغلق الأسبوع الماضي على نحو ١٧٧٢ دولارا، وارتداده إلى نحو ١٦٥٠ دولارا بسبب ارتباط عقود البترول وانخفاض في اتحاد اليورو، في ظل ارتفاع البترول والأحداث في المنطقة مقابل الإقبال العالمي على الذهب كمخزون شراء أسري أو على المستوى الدولي للبنوك والمستثمرين العالميين.
وقال إن العائق الوحيد للمستثمرين يكمن في تقليص عدد الفروع في حالة الارتفاعات، فبدلا من أن يكون هناك ٢٠ فرعا يحاول أن يقلصها إلى ٥ فروع في المناطق السعودية، لأن قيمة الذهب ترتفع ويصعب فتح فروع على التجار لزيادة التكاليف، مما ينعكس على تقليل فرص التوظيف، خاصة أن قطاع الذهب يشترط أن يكون الموظفون فيه سعوديين.
يذكر أن المعادن النفيسة الأخرى سجلت نتائج فصلية إيجابية، وكانت الفضة صاحبة أفضل أداء، إذ ارتفعت ٢٥ في المئة في الربع الثالث، وزاد السعر الفوري للفضة ٠,٣ في المئة إلى ٣٤,٧٤ دولار للأونصة.

مصر

مشروع ضخم بقناة السويس

أعلنت الحكومة المصرية مؤخرًا أنها تدرس مشروعًا ضخمًا بمنطقة قناة السويس، قدمه إليها وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية طارق وفيق. ويشمل المشروع تطوير ممر القناة وعدة مدن حول هذا الممر العالمي المهم. وحسب تقديرات المشروع -بعد استكمال مراحله المختلفة- فإنه سوف يوفر نحو نصف مليون فرصة عمل، وتوطين نحو مليون ونصف المليون فرد بمناطق المشروع المختلفة.وصرح د. وليد عبد الغفار -مستشار وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية، ومنسق مشروع تنمية قناة السويس- للجزيرة نت بأن المشروع الذي قدمته الوزارة للحكومة المصرية لتطوير إقليم قناة السويس، يهدف أن تصبح منطقة القناة مركزا لوجستيا وصناعيا عالميا، لافتا إلى أن المشروع يضم أربع مناطق هي: مدينة شرق بورسعيد، مدينة القنطرة بالإسماعيلية، ومدينة العين السخنة، ومنطقة شمال غرب خليج السويس.وأضاف عبد الغفار أن المخطط التنموي لهذا المشروع يستهدف الانتهاء من كافة مشروعات تطوير ممر قناة السويس وما حولها بحلول عام ٢٠٢٧، وأن هناك بالفعل نسبة تنفيذ بلغت حوالي ٢٠٪.

طهران

الغاز الايراني الى العراق بحلول منتصف 2013

توقع مسؤول إيراني أن تبدأ بلاده تصدير الغاز الطبيعي إلى العراق بحلول صيف ٢٠١٣.
ونقلت وكالة مهر للأنباء عن العضو المنتدب لشركة الغاز الوطنية الإيرانية جواد أوجي قوله إن "إيران انتهت من تنفيذ أكثر من ٢٥ بالمئة من خط أنابيب سيمتد إلى العراق يمكن أن ينقل ما يصل إلى ٢٥ مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي"، مضيفا أن "مقاولين إيرانيين سيشاركون في مد الجزء العراقي من خط الأنابيب".وقدرت مهر تكلفة الخط بنحو ٤٥٠ مليون دولار.
وتابع أوجي "مع تقدم بناء خط الغاز في البلدين من المتوقع ضخ الغاز وتدشين خط الأنابيب بحلول خرداد (الشهر الفارسي بين ٢٢ أيار و٢١ حزيران)".
ويوجد طلب إيراني قوي على الغاز الذي تحد العقوبات الدولية على ايران على خلفية ملفها النووي المثير للجدل، من إمكانية تصديره، وتضطر طهران إلى استيراد وقود التدفئة خلال الشتاء من تركمانستان.
وقال أوجي إن "الغاز المستخرج من حقل "بارس" الجنوبي في مياه الخليج سيساهم في تغذية خط الأنابيب"، لافتا الى انه "مع تشغيل مراحل جديدة من "بارس" الجنوبي فإنه يمكن تصدير فائض الغاز إلى العراق".

الخرطوم

مطالبة سودانية بالغاء الديون

طالبت السودان برفع العقوبات المفروضة عليها وإلغاء ديونها ودعم اقتصادها الذي يصارع للتعافي، إثر خسارتها ثلاثة أرباع إنتاجها من النفط عقب انفصال الجنوب قبل عام.وقال وزير الخارجية السوداني علي أحمد كرتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن السودان يطلب المساعدة لعبور هذه المرحلة الحرجة نحو آفاق أفضل، وإنه من أجل ذلك يؤمن بضرورة إسقاط ديونه ودعم اقتصاده. وأشار كرتي إلى أن السودان عازم على التصدي لأسباب الحرب والصراع رغم الضغوط السياسية والاقتصادية الشديدة التي يتعرض لها، ورغم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليه والتي وصفها بأنها جائرة.وأكد أنه رغم كل ما قدمته بلاده لتيسير ولادة جمهورية جنوب السودان، فإن الكثير من العراقيل وضعت في طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين.